ثالثاً

أبحاث قسم اللغة العربية

١ـ القياس وأثره فى اللغة

د/ رمضان محمود

٢ـ بلاغة النساء فى حديث أم زرع

د/ عبد الله عبد الخالق محمد

القياس وأثره فى اللغة

تأليف

د: رمضان محمود محمد محمد

مدرس أصول اللغة بالكلية

١٤٢٦هـ

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على نبيه المبلغ عنه بلسان عربى مبين، نبى الهدى والرحمة، محمد بن عبدالله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه، وسار على سنته إلى يوم الدين.

وبعد...

اللغة رمز التعبير ووسيلته، وهى الأداة التى تنقل الأفكار وتترجم عنها، وليس القول بمرونة اللغة العربية وقدرتها على مواصلة المسيرة الحضارية - إدعاء يتدفق من ألسنة عشاق مفتونين بلغتهم، وإنما هو حقيقة قامت على إثباتها الأدلة، وتضافرت على تأكيدها الوقائع، ونحن تلقينا اللغة عن طريق الرواية عن الأسلاف، هذه هى الحقيقة البسيطة، التى تعاونت على صنعها أجيال، وليس من الغريب أن تختلف اللغة بين أيدينا عما كانت عليه فى عهد الجيل السابق علينا، فلكل جيل عطاؤه اللغوى، الذى يختلف عن سابقه، وهكذا نستطيع القول بأن اللغة الفصحى تتعرض فى كل جيل للتأثر ببعض الاختلافات، بحيث إننا إذا ما جمعنا، أو إذا أمكننا جمع ملامح التغير التى حدثت على توالى الأجيال فسوف يكشف ذلك عن مدى الاختلاف بين لغتنا العربية المعاصرة، ولغة الجاهلية الأولى، وهو اختلاف فى الأسلوب، لا فى مادة اللغة[1].

تلكم هى المشكلة التى نحن بصددها: (مشكلة القياس اللغوى)،

---

(١) العربية لغة العلوم والتقنية د. عبد الصبور شاهين ٢٤٢ طبعة دار الاعتصام.

أى حمل المجهول على المعلوم، فنحن نعلم من أمر استعمالات الجذر اللغوى فى حدود ما روى لنا عن السلف، فإذا روى لنا ما لا يكفى للحاجة التعبيرية استخرجنا من الجذر ما يناسب حاجاتنا الجديدة.

ومسلك القياس بهذا المفهوم قد يتأتى لكل من يتكلم باللغة، حتى ولو كان طفلاً، وقد يقبل المجتمع هذا القياس ويستعمله لجريانه على القاعدة المطردة فى اللغة، وبذلك أكون قد حللت مشكلة مجهول بحمله على معلوم، وقد لا يقبل المجتمع ذلك.

ولما كنت بصدد اختيار موضوع للكتابة، رأيت أن يكون هذا البحث متصلاً اتصالاً مباشراً بتلكم المشكلة، فأسميته «القياس وأثره فى اللغة».

وقد قسمت البحث إلى مقدمة وعدة مباحث وخاتمة.

أما المقدمة فقد ذكرت فيها أهمية اللغة وحاجتنا إليها.

وأما المباحث فقد عنونتها بما يلى:

المبحث الأول: تعريف القياس عند القدامى والمحدثين.

المبحث الثانى: أراء العلماء فى القياس وأثره اللغوى.

المبحث الثالث: أركان القياس.

المبحث الرابع: موقف المجمع من القياس.

وأما الخاتمة فقد كتبت فيها أهم نتائج البحث.

فهذا جهد المُقل ونتائج المبتدئ، أرجو أن ينال القبول، وأن يحوز الرضا، فإن كان فيه الصواب فالفضل لله تعالى، الواحد الوهاب، وإن كانت الأخرى - وأرجو الله ألا تكون - فهذا من تقصيرى، وحسبى أنى بشر أخطىء وأصيب، فالكمال لله تعالى - والعصمة لرسوله ﷺ وفوق كل ذى علم عليم.

• • •

د/ رمضان محمود محمد محمد
مدرس أصول اللغة
فى كلية الدراسات الإسلامية
والعربية للبنين بالقاهرة
جامعة الأزهر الشريف

المبحث الأول

تعريف القياس عند القدامى والمحدثين

تعريف القياس لدى القدامى والمحدثين:

القياس فى اللغة: التقدير، فهو مصدر للفعل قاس بمعنى : قدر[١].

وفى الإصطلاح: عند علمائنا القدامى - حمل مجهول على معلوم فى إثبات حكم له أو نفيه عنه لأمر جامع بينهما، أو كما يقول ابن علان : حمل غير المنقول عن العرب على المنقول عنهم إذا كان غير المنقول فى معناه فى معنى المنقول عنهم[٢]

وعلى هذا فأر كان القياس أربعة هى : المقيس عليه، وهو الأصل المعلوم أو المنقول عن العرب، والمقيس، وهو الفرع المجهول أو غير المنقول عن العرب، والعلة، وهى الأثر الجامع بين المقيس والمقيس عليه، والحكم، وهو ما ثبت للمقيس عليه ويعطى للمقيس[٣].

ويطلق القياس فى اصطلاح المحدثين كما يقول فندريس: على العملية التى بها يبتكر الذهن صيغة أو كلمة أو تركيبًا تبعًا لأنموذج معروف[٤].

« فليس القياس إلا استنباط مجهول من معلوم، فإذا اشتق اللغوى صيغة من مادة من مواد اللغة على نسق صيغة مألوفة فى مادة أخرى

---

(١) داعى الفلاح لابن علان مخطوطة دار الكتب ص١٦١.

(٢) المستصفى للغزالى جـ ٢ / ٢٨٢ طبعة بولاق ١٣٢٢هـ، وداعى الفلاح ص١٦١.

(٣) العربية خصائصها وسماتها أ.د/ عبد الغفار هلال ط٤ / ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

(٤) اللغة لفندريس ص٢٠٥ طبعة لجنة البيان العربى ١٣٧٠هـ ١٩٥٠م.

سمى عمله هذا قياسًا، فالقياس اللغوى هو: مقارنة كلمات بكلمات، أو صيغ بصيغ، أو استعمال باستعمال، رغبة فى التوسع اللغوى، وحرصًا على اطراد الظواهر اللغوية[١].

وليس معنى هذا التقنين ألا يشذ عن القواعد شىء، فهناك صيغ تثبت أمام القياس، ومن أجل ذلك تسمى بالشاذة؛ إذ يحتوى نحو كل لغة من اللغات على قدر يزيد أو ينقص من الأسماء والأفعال الشاذة وتسمى - أيضًا بالصيغ القوية فى مقابلة الصيغ الضعيفة أو القليلة التى تستسلم للتنظيم الذى يفرضه القياس، هذه الصيغ القوية تبقى خارج القاعدة، وأغلب الظن أن اللغة تقضى على بعض هذه الصيغ شيئًا فشيئًا لتردها إلى القاعدة[٢].

وقد يكون من نتيجة العمل القياسى - فى بعض الأحيان - التقليل من عدد الصيغ الشاذة أى اضعاف النوع القوى ولكن ذلك ليس قاعدة مطردة[٣].

ومع اضطراب العلماء قديمًا وحديثًا فى تعريف القياس، ذكر المجمع اللغوى القاهرى أنه: «حمل كلمة على نظيرها فى حكم، ولا يحمل على هذا النظير إلا إذا لم يوجد ما يعارضه البته، فيقاس على هذا النظير ولو كان فذًا، أو وجد له المعارض، ولكنه قليل نادر، والآخر كثير شائع، فيقاس على الكثير، ويسمى الذى حمل على الكثير

---

(١) من أسرار اللغة د. إبراهيم أنيس ٨ط٦ سنة ١٩٧٨م مكتبة الأنجلو المصرية.

(٢) اللغة: ٢٠٨.

(٣) المرجع السابق: ٢١٠.

«مقيساً أو قياساً» ويحفظ ما سمع من القليل، ولا يقيسون عليه، ويسمونه «شاذًا»[1].

غير أن ضابط القلة والكثرة قد اضطرب، ولم يحدد حتى الآن، وما قيل: إن الكوفيين يجيزون القياس على المثال الواحد المسموع، مبالغ فيه، ولعل وجهه احترامهم للشاهد وعجيب أن يذكر البصريون ستة شواهد لنصب معمولى «أن» ولا يكفيهم ذلك للقياس عليها، بل لا يرضون بما يجاوز العشرة، ولا شك أن هذا إعنات وتضيق.

ولا شك أن رأى الكوفيين الاكتفاء بثلاثة شواهد لجواز القياس، كفيل بازدهار اللغة[2].

●●●

(١) مجلة المجمع اللغوى القاهرة جـ ١١ الانعقاد الرابع: ٣٨.

(٢) عوامل تنمية اللغة العربية: د/ توفيق محمد شاهين: ٦٥، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م مطبعة الدعوة الإسلامية.

المبحث الثانى

آراء العلماء فى القياس وأثره اللغوى

آراء العلماء فى القياس وأثره اللغوى:

القياس فى معناه المختصر الواضح: أن نحاكى العرب فى كلامهم[١] وللعرب منحى خاص فى كلامهم سلكه كل واحد منهم، وبناء على ذلك فقد مر مصطلح القياس اللغوى بين علماء اللغة بمراحل وفهوم متنوعة خلال العصور:

(أ) فقد فسره الأقدمون فى القرنين الأول والثانى الهجريين بأنه، وضع الأحكام العامة للغة، وضبط قواعدها، وهكذا استعمله سيبويه، وعلى هذا تفسير ابن سلام له: «وأن أول من وضع قياس العربية هو أبو الأسود الدؤلى» أى أنه وضع القواعد لأنهم استنبطوا كلمات جديدة[٢].

ثم زادت مطالب الحياة بتقدم العرب، وحضارتهم، فزيد - فى اللغة - على أساس القياس، وبهذا أحكمت قواعده، وأخذت تبرز، فقرر الخليل وسيبويه أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم[٣].

ويقول ابن جنى: الخليل سيد قومه، وكاشف قناع القياس فى علمه[٤].

---

(١) اللغة والنحو بين القديم والحديث أ/ عباس حسن/ ٢٢ طبعة دار المعارف ١٩٦٦م.

(٢) طرق تنمية الألفاظ د. إبراهيم أنيس/ ١٥ طبعة النهضة الجديدة ١٩٦٦ - ١٩٦٧م.

(٣) المنصف لابن جنى جـ١. ط/ مصطفى الحلبى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

(٤) الخصائص جـ١ / ٣٦١، ت/ الشيخ النجار. طبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٧١هـ.

(ب) وفى آخر القرن الثالث الهجرى: فهم منه استنباط شىء جديد فى صورة صيغ أو دلالات أو تراكيب.

فالقياس فى اللغة يبدأ ضعيفًا، ثم يكثر ويشتد بمضى الزمن، فمثلاً عندما أراد الناطق القديم أن يدل بكلمة على حرفة الكاتب صاغ مادة «كتب» على وزن «فعالة» وهكذا حتى كثرت الكلمات الدالة على الحرفة والتى على هذا الوزن، فأمكن للنحاة فيما بعد أن يستخرجوا لهذا الوزن معنى ووظيفة[1].

وقد أخذ هذا المفهوم يتسع شيئًا فشيئًا، وينتصر له العلماء جيلاً بعد جيل حتى قوى على يد أبى عثمان المازنى، وكانت آراؤه أساسا قامت عليه مدرسة القياس فى القرن الرابع الهجرى فقد سار على نهج المازنى - وتوسع فيه - أبو على الفارسى، وتلميذه أبو الفتح عثمان بن جنى.

ويعتبر الفارسى وابن جنى زعيما المدرسة القياسية، وبلغ من اعتزاز أبى على الفارسى بالقياس أن قال:

«لأن أخطىء فى خمسين مسألة مما بابه الرواية خير عندى من أن أخطىء فى مسألة واحدة مما بابه القياس[2].

وتلك العناية إنما هى للحاجة إلى القياس فى عصر كثر فيه الجديد، مع بقاء المعنى الأول للقياس فى الأذهان.

---

(١) المدخل إلى دراسة النحو العربى على ضوء اللغات السامية ١/ عبد المجيد عابدين ص٨٤ الطبعة الأولى ١٩٥١م.

(٢) الخصائص لابن جنى جـ ٢/ ٨٨.

وحكى ابن جنى عن الفارسى فقال: قال أبو على ـ وقت القراءة عليه كتب أبى عثمان ـ لو شاء شاعر أو ساجع أو متسع أن يبنى بالحاق اللام اسما وفعلاً وصفة لجاز، ولكان ذلك من كلام العرب، وذلك نحو قولك خرجج أكرم من دخلل وضربب زيد عمرا، ومررت برجل ضربب، وكرم، ونحو ذلك، فقلت له: أفترتجل اللغة ارتجالاً؟ قال: ليس بارتجال لكنه مقيس على كلامهم فهو إذا من كلامهم قال: ألا ترى أنك تقول: طاب الخشكنان فتجعله من كلام العرب، وإن لم تكن العرب تكلمت به هكذا قال[1].

على أنا نرى من تتبع المسائل اللغوية فى كتب الأقدمين أن النحاة كانوا أميل إلى القياس فى مسائلهم، يطمئنون إليه ويتقبلون منهجه وطرقه، فى حين أن رواة اللغة كأبى عمرو بن العلاء والأصمعى وأبى زيد كانوا يتحرجون من القياس فى ألفاظ اللغة، ويرون الوقوف عند السماع، ثم حذا حذوهم أصحاب المعاجم فيما بعد، كالجوهرى وابن منظور والفيروز بادى فلم يقيسوا على ما رووا، ولم يختلف بعضهم إلا فى زيادة الكمية المروية أو نقصها، وكثرة الاستشهاد أو قلته، ونحو ذلك[2].

وممن أيدوا مذهب أبى على فى القياس، الزمخشرى المتوفى سنة ٥٣٨هـ فقد كان يرى الاحتجاج بأقوال المولدين، والقياس عليها، مستشهدا فى تفسيره ببيت لأبى تمام، لأن فى رأيه ممن يوثق بقوله،

---

(١) المرجع السابق جـ١ / ٣٥٨، ٣٥٩.

(٢) من أسرار اللغة: ١٢.

وقد تبعه فى هذا الرأى العلامة الرضى فقد استشهد بشعر أبى تمام فى عدة مواضع من شرحه لكافية ابن الحاجب[1].

كما جرى على هذا المذهب الشهاب الخفاجى فى شرح درة الخواص فقد استشهد بشعر المتنبى، وقد روى عن الزمخشرى لما سئل فى هذا أنه قال: (أجعل ما يقوله أبو تمام بمنزلة ما يرويه). وهو يشير بهذا القول إلى أن العلماء لا يترددون فى الأخذ بما جاء فى حماسة أبى تمام من أشعار، وهى رواية هذا الشاعر وحده، أو هو المسئول عن صحتها، فلماذا لا نجعل ما ينظمه من شعر على قدم المساواة مع ما يرويه فى الحماسة!! ولكن البطليوسى يقف من هذا الرأى موقفا معتدلاً، فيرى أن البيت الذى سكت عنه علماء اللغة حتى تناولوا شعره ولم ينكروه عليه، يلحق بما يصلح للاستشهاد به من كلام العرب[2].

(ج) وفى عصر النهضة الحديثة وتأسيس المجامع اللغوية: اتجهت العناية إلى وسائل تنمية اللغة العربية، وجاء القياس فى مقدمة الأسباب الحقيقية للتنمية، وخطت المجامع خطوات لا بأس بها فى العمل بالقياس، وإن لم يكن فتحًا لباب القياس على مصراعيه، أو كما أرتآه أبو على الفارسى، بسبب تردد بعض أعضاء هذه المجالس فى الأخذ الكامل الشامل لمذهب الفارسى، ربما لظنهم بأن اللغة العربية جاءت خلقًا سويًا، فلا تراكيب جديدة لا يكون لها نظائر فى لغة العرب، فاكتفى البعض باستنباط صيغ أو كلمات جديدة فى صيغ قديمة، وفى أضيق الحدود[3].

---

(١) من أسرار اللغة: ١٣.

(٢) المرجع السابق: ١٣.

(٣) عوامل تنمية اللغة: ٦٧ - ٦٨.

وقد توسع العلماء فى بحث القياس حتى أصبحت له فروع متعددة أهمها الأقسام الأربعة وهى :

١ـ حمل العرب أنفسهم لبعض الكلمات على أخرى، واعطاؤها حكمها لوجه يجمع بينهما، كما يقال : أعرب الفعل المضارع قياساً على الاسم لمشابهته له فى احتماله لمعان لا يتبين المراد منها إلا بالإعراب والقياس بهذا المعنى واقع عن العرب أنفسهم، ويذكره النحوى تنبيها على علة الحكم الثابت عنهم بالنقل الصحيح[1].

٢ـ أن تعمد إلى اسم وضع لمعنى يشتمل على وصف يدور معه الاسم وجوداً وعدما فتعدى هذا الاسم إلى معنى آخر تحقق فيه ذلك الوصف، وتجعل هذا المعنى من مدلولات ذلك الاسم لغة، ومثال ذلك اسم الخمر عند من يراه موضوعاً للمعتصر من العنب خاصة، وما وضع للمعتصر من العنب إلا بوصف هو مخامرته للعقل وستره، فإذا وجد عصير من غير العنب يشارك المعتصر من العنب فى الشدة المطربة المخمرة للعقل فإن من يقول بصحة هذا القياس يجعل هذا العصير من أفراد الخمر، ويسميه خمراً تسمية حقيقة لغوية، وهذا ما ينظر إليه علماء أصول الفقه عندما يتعرضون لمسألة (هل تثبت اللغة بالقياس؟).

٣ـ الحاق اللفظ بأمثاله فى حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصيغ التصغير، والنسب، والجمع،

---

(١) القياس فى اللغة العربية للإمام محمد الخضر حسين/ ٢٥ طبعة السلفية ١٣٥٣هـ.

وأصل هذا أن الكلمات الواردة فى كلام العرب على حالة خاصة يستنبط منها علماء العربية قاعدة تخول المتكلم الحق فى أن يقيس على تلك الكلمات الواردة ما ينطق به من أمثالها.

٤ـ اعطاء الكلمة حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها فى نوعها، ولكن توجد بينها مشابهة من بعض الوجوه، كما أجاز الجمهور ترخيم المركب المزجى قياساً على الأسماء المنتهية بتاء التأنيث[١].

وهذان النوعان الأخيران بحثهما شيخ الأزهر وسمى الأول منهما بالقياس الأصلى والثانى بقياس التمثيل، وقد ترك الشيخ القسم الأول والثانى فلم يبحث فيهما على الرغم من أنه اعترف بأن الأول واقع عن العرب، ويمكن أن يصدق ذلك كما قال أستاذنا الدكتور ـ عبد الغفار هلال ـ على النوع الذى سماه بقياس التمثيل[٢].

أما النوعان الثانى والثالث فلم يتعرضا لنقود، بل حظيا بتأييد كثير من العلماء حتى فى المجامع اللغوية.

وكان القياس بهذه المعانى عرضة لنقد ابن مضاء الأندلسى الذى ثار عليه قديما ثم تبعه كثير من المحدثين.

يقول ابن مضاء فى الدعوة إلى إلغاء القياس « والعرب أمة حكيمة فكيف تشبه شيئًا بشيء، وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة فى الفرع، وإذا فعل واحد من اللغويين ذلك جهل ولم يقبل قوله، فلم ينسبون ما يجهل به بعضهم بعضا، وذلك أنهم لا

---

(١) المرجع السابق: ٢٥ ـ ٢٧.

(٢) العربية خصائصها وسماتها ٣٦٢ ـ ٣٦٣.

يقيسون الشيء، ويحكمون عليه بحكم إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة فى الفرع، وكذلك فعلوا فى تشبيه الاسم بالفعل فى العمل، وتشبيههم إن وأخواتها بالأفعال المتعدية فى العمل»[1].

وكان علماؤنا الأقدمون أكثر منا جرأة فى القياس: فالمعرى يقول عن «مدنوس» غير مستعمل ولكنه يجوز حملاً على القياس، كما يقال: عرق مدخول ومكان موبوء، واستشهد بقول الراعى (أموى):

وحالف المجد أقوام لهم ورق راح العضاة به والعرض مدخول[2]

وكان الأستاذ الزيات أكثر جرأة فى مذهب القياس والوضع بالنسبة لحاجتنا إلى ذلك يقول: «النهاية المحتومة لجمود اللغة اندراسها بتغلب لهجاتها العامية عليها، وحلولها محلها، واقترح على المجمع فتح باب الوضع اللغوى لدرء هذا الخطر للمحدثين بوسائله المعروفة من: الاشتقاق والتجوز والارتجال وإطلاق القياس ليشمل ما قيس من قبل وما لم يقس، وتحرير السماع من قيود الزمان والمكان، ليشمل ما يسمع من طوائف المجتمع كالبنائين والنجاريين وغيرهم من أرباب الحرف والصناعات، واعتماد الألفاظ المولدة وتسويتها بالألفاظ القديمة[3].

وتلك انطلاقة حميدة خاصة إذا شملتها المجامع بالملاحظ والتقويم والتقرير، حتى تؤتى ثمرتها المرجوة، وحتى يبقى للغة سماتها المتميزة، وحتى لا تنماع كما انماع غيرها.

---

(١) الرد على النحاة: ١٥٦، ١٥٧. والعربية د/ هلال ٢٦٣.

(٢) شرح ديوان ابن أبى حصينة للمعرى/ ٤٨ ت د/ أطلس: ط المجمع اللغوى بدمشق.

(٣) كيف كان الأزهر حصنًا للعروبة - محاضرة للزيات بقاعة الأزهر ص٤٧.

آراء النحاة في القياس:

لجأ النحاة إلى القياس منذ أن وضعوا أسس علم النحو وبدأ التأليف فيه، على أن القياس في نشأة النحو لم يكن له من الشأن ما كان في عهد الصراع العلمي بين مدرستي البصرة والكوفة، حين اختلف في أمره، واقتصر البصريون على جواز القياس على المشهور الشائع، وأبوا القياس على القليل أو النادر؛ في حين أن الكوفيين قد أجازوا القياس على الشاهد الواحد أو الشاهدين[1].

وقد كان لكل من المدرستين جولات وصولات في هذا الشأن:

وذلك لأن البصريين قد ألفوا من أساليب اللغة قواعد عامة بنوها على أكثر الأساليب شيوعا وألفة، ثم التزموا هذا القواعد والأصول لا يتعدونها ولا يسمحون لغيرهم أن يجاوزها في شعر أو نثر، فإذا تعداها الكاتب أو الشاعر خطأوه، وثاروا عليه مهما كان قدره من الفصاحة وإجادة القول[2].

ومضى البصريون يعولون على القياس حتى بلغوا الغاية في إرساء أطنابه واستيعاب أصوله، واعتمد الكوفيون على السماع والقياس كما فعل البصريون، وكان أوائلهم أدنى إلى الأخذ بالسماع منهم إلى إجراء القياس، واحرص على الوصف منهم على التعليل، كما كان أوائل البصريين، وكل ما في الأمر أن البصريين رجحوا الكوفيين في القياس وفضلوهم في التعليل غالبًا، على أن استرسالهم في هذين لم يكن من

---

(١) من أسرار اللغة: ٨، ٩.

(٢) المرجع السابق: ٩.

طبيعة اللغة وخصوصها دوما؛ إذ لا شك أن المستحب من القياس هو الذى أفاد فى تهذيب اللغة وتشذيبها، وفى ضبط أحكامها وتعليمها، وفى اتساعها واطراد نموها، ذلك القياس الذى ابتغى العلة التعليمية والعلة القياسية فلاءم طبيعة اللغة وجانسها واستن بطرائقها، دون القياس الذى اعتمد العلة الجدلية والحجة النظرية، ونحا نحو الفلسفة وشاكلها واتسم بسمتها، وبين القياسين من التفاوت والتغاير ما لا خفاء به ولا لبس[1].

ويفهم مما سبق أن كلا من المدرستين اتخذ من السماع مبدأ للقياس إلا أنهم اختلفتا فى تحديد مفهوم السماع الذى ينبنى عليه.

فالبصريون يعدون المسالة قياسية إذا وردت لها شواهد متعددة من كلام العرب، وقد «بالغوا فى التحرى والتنقيب عن الشواهد السليمة وأبلوا فى ذلك ما شهد لهم به الدهر، فتجافوا عن كل شاهد متحول ومفتعل.. «فكانت أقيستهم وقواعدهم قريبة الصحة لكفالة مقدماتها بسلامتها»[2].

أما الكوفيون فكانوا يعتبرون المسالة قياسية، ولو ورد لها شاهد واحد من كلام العرب، وقد عولوا على شعر الأعراب بعد أن امتزجوا وتأشبوا بالمتحضرين، ولان جفاؤهم، ومن أجل هذا كان البصريون يغتمزون الكوفيين، فيقول الرياشى البصرى: نحن نأخذ اللغة عن

---

(١) مسالك القول فى النقد اللغوى/ صلاح الدين الزعبلاوى: ٢٧ الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م الشركة المتحدة للتوزيع.

(٢) نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوى: ١٠٢ مطبعة وادى الملوك ١٣٧٥هـ-١٩٥٤م.

حرشة الضباب، وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ وأكلة الشوارين[1].

وظهر أثر هذا الخلاف فى أن فريقا منهم كانوا يعدّون بعض المسائل قياسية، ويعدها غيرهم سماعية: كالتعدية بالهمزة والتضعيف، وبعض صيغ المشتقات، ونحو هذا.. ذلك لأن فكرة الكثرة والشيوع لم تكن محددة بالنسبة فى أذهانهم تحديداً واضحا، فإذا ظهر لأحد علمائهم أن ظاهرة ما قد ورد لها عن العرب قدر من الأمثلة أو الشواهد وبدا له أن هذا القدر يكفى لاعتبار هذه الظاهرة قياسية نادى بقياسيتها، على حين أن عالما آخر كان يرى هذا القدر غير كاف، ويقول بسماعية تلك الظاهرة[2].

وقد يظن لأول وهلة أن فى نظرة الكوفيين تيسيراً علينا، وأن فى مسلكهم رخصة تجيز كثيراً من الأمور التى أباها البصريون، غير أن الأخذ بمذهب الكوفيين قد يؤدى فى آخر الأمر إلى نوع من الاضطراب والفوضى فى تقعيد القواعد وتنظيم مسائل اللغة، إذ يترتب عليه خلو اللغة من الاطراد والانسجام، وهما شرط هام فى الفهم والإفهام، ومقياس دقيق يقاس به ما بلغته كل لغة من نمو وتطور، وبغير ذلك الاطراد والانسجام تصبح اللغة كالثوب المرقع، وإن كانت تلك الرقع من الحرير والديباج[3].

---

(١) الفهرست لابن النديم: ٨٦ المطبعة الرحمانية ١٣٤٨هـ.

(٢) من أسرار اللغة: ١١.

(٣) المرجع السابق: ١٢.

وقد اختلف المحدثون فى تقدير كل من الرأيين، فعلى حين يمتدح فريق منهم رأى البصريين يعيبه فريق آخر وكذلك تختلف نظرتهم إلى رأى الكوفيين.

أما رأى البصريين فقد امتدحه الشيخ محمد الطنطاوى، وقد ذكرت نص كلامه فيما مضى.

فهو يرى أن البصريين كانوا يؤثرون السماع على القياس فلا يصيرون إليه إلا إذا أعوزتهم الحاجة، وقد تشددوا فى رواياتهم فلا يحملونها إلا عن موثوق بفطرته.

أما الكوفيون فعلى عكسهم فضلوا القياس على السماع فى كثير من مسائلهم لتنائيهم عن خلص العرب، ولذلك تساهلوا فى رواياتهم فنقلوها عن أعراب لا يرى البصريون سلامتهم.

وقد ميز رأى البصريين بما يأتى:

١- البصريون احتاطوا فى أقيستهم فلم يدونوها إلا بعد أن توافر أسباب الاطمئنان عليها، بخلاف الكوفيين الذين تفككوا من قيودهم، ولذا يقول السيوطى: اتفقوا على أن البصريين أصح قياسا لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ.

٢- أنهم لا يعولون على القياس النظرى عند انعدام الشاهد إلا فيما ندر جداً، أما الكوفيون فطالما جنحوا إليه، إذ لا ريب أن السماع فى اللغة ركن أول لأنها ليست فلسفة يتحكم فيها ميزان العقل والدراسة، والتشدد فى القياس الذى يؤذن بصحة نظائره حكم

لازم والغاء القياس النظرى فى اللغة مستقيم مع الواقع[١].

وقد ترتب على اصاغة الكوفيين إلى كل مسموع، وقياسهم عليه أن عثرت بهم عجلة الرأى، وقد يتساهلون - مع هذا - فى التثبت من معرفة القائل، وربما استشهدوا بشطر بيت لا يعرف شطره الآخر ولا يعلم قائله، كاستشهادهم على جواز دخول اللام فى خبر لكن بقول المجهول:

..... ولكننى من حبها لعميد[٢]

وقد نصوا على أن ذلك أفسد النحو[٣].

ويرى الأستاذ الدكتور عبد الغفار هلال أن رأى الأستاذ الطنطاوى هو الأرجح، ذلك أن البصريين بتحريهم وطلبهم تحقق الكثرة لجعل المسألة قياسية أوضحوا لنا مبلغ تمسكهم بعدم اقرار قاعدة ما حتى يطلعوا بثقة ودقة على ما يؤيدها من كلام العرب، وهذا هو السماع بمعناه الحق، فهم لم يتسرعوا فى اصدار أحكامهم لمجرد مثال رأوه أو كلمة صادفتهم فيصدروا على العرب حكما لا يعرف الدقة[٤].

أما الكوفيون فلم يكونوا نصيين - كما ادعى أصحاب الرأى الثانى - إذ الشاهد الواحد لا يكفى لتأكيد ظاهرة لغوية، وقد يكون مصنوعاً أو مجهول القائل، ومعرفة الأحوال التى نشأ فيها النص وقائله ودعمه بما يؤيده من النظائر أمور مهمة لتأكيد صحة الورود عن العرب[٥].

---

(١) نشأة النحو: ١٣٠ - ١٣٢.

(٢) من شواهد الزمخشرى فى المفصل والرضى فى شرح الكافية وانظر خزانة الأدب للبغدادى الشاهد ٨٦٥، والمغنى لابن هشام فى مبحث لكن.

(٣) نشأة النحو: ١١١.

(٤) العربية خصائصها وسماتها: ٣٦٦.

(٥) المصدر السابق: ٣٦٦.

ويؤيد اعتماد الرأى الأول على السماع قول ابن جنى:

« واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه شيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه، فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير تستعمل أيهما شئت، فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة »[1].

وقد عد بعض المحدثين الاستنباط من اللهجات المتعددة خلطًا[2]، وخطأ[3].

وقرر الدكتور تمام أن نحاة العرب وقعوا فى مخالفة منهجية أخرى حينما تتبعوا مراحل اللغة العربية المتعاقبة فى فترة من مائة وخمسين سنة قبل الإسلام إلى ما يسمونه بعصور الاحتجاج، أى ما يشمل ثلاثة قرون من تاريخ العرب، وتلك حقبة لا يمكن أن تظل اللغة فيها ثابتة على كل حال، بل لابد أنها تطورت[4].

وقد استنبط علماء اللغة القواعد من كل التراث الذى وصل إليه اللغويون جمعا ورواية من قبائل متعددة، وعدوا ما خالف قوانينهم التى وضعوها شاذا أو مؤولا، وهذا النظام شرحه ابن جنى حين قال: « إن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه على ضربين:

---

(١) الخصائص جـ ١/ ١٢٥، ١٢٦.

(٢) من أسرار اللغة: ٣٢.

(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية: ٢٥، طبعة الأنجلو المصرية ١٩٥٨م.

(٤) المصدر السابق: ٢٤، ٢٥.

أحدهما: ما لابد من تقبله كهيئة لا بوصية فيه، ولا تنبيه عليه نحو حجر ودار، وما تقدم، ومنه ما وجدوه يتدارك بالقياس وتخف الكلفة فى علمه على الناس، فقننوه وفصلوه إذ قدروا على تداركه من هذه الوجه القريب المعنى عن المذهب الحزن البعيد، وعلى ذلك قدم الناس فى أول المقصور والممدود ما يتدارك بالقياس والأمارات، ثم أتلوه ما لابد له من السماع والروايات[1].

ويقول فى موضع آخر:

«فلما رأى القوم كثيراً من اللغة مقيساً منقاداً وسموه بمواسمه وغنوا بذلك عن الاطالة والاسهاب فيما ينوب عنه الاختصار، والإيجاز ثم لما تجاوزوا ذلك إلى ما لابد من إيراده ونص ألفاظه التزموا وألزموا كلفته إذ لم يجدوا منها بدا ولا عنها منصرفًا، ومعاذ الله أن ندعى أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياساً، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به، ونبهنا عليه كما فعله من قبلنا ممن نحن له متبعون، وعلى مثله وأوضاعه حاذون، فهذا مذهب العلماء بلغة العرب، وما ينبغى أن يعمل عليه، ويؤخذ به[2].

ويرى الدكتور عبد الرحمن أيوب: «أن علماء العرب الأقدمون كانوا يخلطون بين الحقائق التاريخية والحقائق الوصفية، ويعللون بهذه لتلك، أو يقيسون لغة عصر متأخر على الوقائع اللغوية لعصر متقدم،

---

(١) الخصائص جـ١/ ٢٠٣، ٢٠٤.

(٢) المصدر السابق: جـ٢/ ٤٣.

ومثال ذلك تعليل علماء النحو العرب اعراب كلمة بطريقة ما بأن أصل الجملة هو كذا وكذا، أو إعرابك أنت جملة مصرية محكما فى ذلك ما تعرف من قواعد العربية الفصحى[١].

فدراسة القدماء للغة دراسة معيارية، تخضع للصواب والخطأ فى استعمالها لا لمقياس اجتماعى، بل لمجموعة من القواعد تفرض فرضا، ويعد كل ما تنطبق عليه إما شاذاً أو خطأ ينبغى ألا يدخل فى دائرة الاستعمال العام[٢].

والقواعد المعيارية نماذج يقيس عليها المتكلم، ويحكم عليه بالخطأ إذا خرج عنها[٣].

ويرى الدكتور هلال: أن دراسة القدماء للغة والنحو كانت دراسة ناجحة إلى حد بعيد، وهم لم يكونوا معياريين فقط، بل كانوا وصفيين أيضاً لأن دراستهم قامت على ملاحظة إعادة اللغوية التى جمعها الرواة، واستنباط القواعد منها، وكان العرب - على امتداد عصر الاحتجاج - ينطقون لغة واحدة لا تختلف ألفاظها أو قواعدها أو طريقة أدائها، إذ كانوا يتوارثون الفصاحة فى عزلة عن الاختلاط بغيرهم من الأجانب، فلا يعد فيهم متقدم أو متأخر، ولا يقال: إن تطورا ذا بال قد حدث فى انتقالها من السلف إلى الخلف فى هذه الحقبة من التاريخ، ولذا فإنه بعد أن تغيرت الظروف المكانية والزمانية، وحدث تطور لغوى ملحوظ

---

(١) أصوات اللغة د. عبد الرحمن أيوب/ ١١ الطبعة الأولى دار التاليف.

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية: ١٨.

(٣) أصوات اللغة: ١٣.

باختلاط العرب بغيرهم انتهى عصر الاحتجاج، وإننا نجد بعد ستة عشر قرناً مرت على لغة العرب - في بيئتنا الأزهرية، والمثقفين بالعربية في كل مكان - من تجرى على لسانه العربية، كما كانت في عصورها الأولى، فلا أقل من أن اللغة في عصر الاحتجاج كانت تجرى على ألسنة المتكلمين بها دون خلاف يذكر[1].

ويقول الدكتور السامرائي: «إن جهود الأقدمين من النحاة شيء عظيم فقد استطاعوا أن ينتقلوا بهذا العلم من ضوابط يسيرة يقيم بها المعربون ألسنتهم بعد أن ضاعت السليقة العربية إلى علم دقيق معقد متطور يدرس لذاته[2].

• • •

(١) العربية خصائصها وسماتها: ٣٧٠ - ٣٧١.

(٢) التطور اللغوى التاريخي د. إبراهيم السامرائي: ٧٥ طبعة دار الرائد القاهرة ١٩٦٦م.

المبحث الثالث

أركان القياس

أركان القياس:

للقياس أربعة أركان:

أصل: وهو المقيس عليه، وفرع: وهو المقيس - وحكم، وعلة جامعة.

قال ابن الأنبارى: وذلك مثل أن تركب قياسا فى الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله، فنقول: اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه، فوجب أن يكون مرفوعا، قياسا على الفعل، فالأصل: هو الفاعل، والفرع: هو ما لم يسم فاعله، والحكم: هو الرفع، والعلة الجامعة: هى الإسناد[1].

الركن الأول: المقيس عليه:

ذلك هو المطرد سواء أكان أصلا أم فرعا، والمقصود بالإطراد فى هذا المعرض هو الاطراد فى السماع والقياس معا، أما الإطراد فى السماع فمعناه كثرة ما ورد منه عن العرب كثرة تنفى عن المقيس عليه أن يرى قليلاً أو نادراً أو شاذًا.

وأما الاطراد فى القياس فموافقة المقيس عليه لقاعدة سواء أكانت هذه القاعدة أصلية أو فرعية[2].

---

(١) الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى: ٩٦ ت د/ أحمد محمد قاسم.

(٢) الاصول دراسة لأصول الفكر اللغوى العربى د/ تمام حسان: ١٨٠ الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م الشركة الجديدة دار الثقافة الدار البيضاء.

وشرط المطرد فى السماع ألا يكون شاذا فى القياس، فإذا شذ فى القياس مع اطراده فى السماع كما فى «استحوذ» و«استنوق» فإنه يحفظ ولا يقاس عليه. وإذا اطرد المقيس عليه فى القياس وقل فى السماع جاز القياس عليه ترخصًا فى كثرة المسموع وذلك كان نقيس على النسب إلى شنوءة «شَنئِى» فتقول فى حلوبة «حَلَبِىّ»، وإذا كثر فى السماع وخالف القياس لم يجز أن نقيس عليه كما فى «قرشى» و«سلمى» و«ثقفى» لأن المنسوب إليه ليس مستوفيًا لشروط هذا النوع من النسب الذى تحذف فيه الياء، ومع ذلك فهو كثير. ومغزى هذا أن موافقة القياس فى هذا المجال أولى من كثرة السماع[1].

وقد عقد ابن جنى لذلك بابين فى خصائصه:

أحدهما بعنوان: «باب القول على الاطراد والشذوذ»[2].

والثانى بعنوان: «باب فى تعارض السماع والقياس»[3] وقد بين فيهما أن الكلام فى الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب.

١- مطرد فى القياس والاستعمال جميعًا وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة وذلك نحو قام زيد، وضربت عمرا، ومررت بسعيد.

٢- مطرد فى القياس شاذ فى الاستعمال، وذلك نحو الماضى من يذر ويدع وكذلك قولهم مكان مبقل هذا هو القياس، والأكثر فى السماع

---

(١) المصدر السابق: ١٨٠.

(٢) الخصائص جـ ١/٩٦-١٠٠.

(٣) السابق جـ ١/١١٧-١٣٣.

باقل، والأول مسموع أيضًا، قال أبو دؤاد لابنه دؤاد: يا بنى ما أعاشك بعدى؟ فقال دؤاد:

أعشانى بعدك واد مبقل آكل من حوذانه وأنسل

ومما يقوى فى القياس ويضعف فى الاستعمال مفعول عسى اسما صريحا نحو قولك: عسى زيد قائمًا أو قياما، هذا هو القياس، غير أن السماع ورد بحظره، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا، وذلك قولهم: عسى زيد أن يقوم، و«عسى الله أن يأتى بالفتح»، وقد جاء عنهم شيء من الأول، أنشدنا أبو على:

أكثرت فى العذل ملحأ دائما لا تعذلن إنى عسيت صائما

ومنه المثل السائر: «عسى الغوير أبؤسا».

٣ـ مطرد فى الاستعمال شاذ فى القياس نحو قولهم أخوص الرمث، واستنوق الجمل، واستنيست الشاة، وقول زهير:

هنالك أن يستخولوا المال يخولوا

ومنه استفيل الجمل، قال أبو النجم:

يدير عينى مصعب مُسْتَفْيِلِ

٤ـ شاذ فى القياس والاستعمال جميعًا كتميم مفعول فيما عينه واو نحو ثوب مصوون، ومسك مدووف، وحكى البغداديون فرس مقوود ورجل معوود من مرضه[1].

(١) الخصائص جـ ١/٩٧-٩٩.

وفيما يلى جدول يتضح منه هذا التصنيف الذى جاء به ابن جنى :-

النوع	مطـــرد		مطـــرد		حكم القياس	امثـلـــة
	فى القياس	فى الاستعمال	فى القياس	فى الاستعمال	عليه	
الأول	√	√			نعم/يجوز	قام زيد ضربت عمرا
الثانى	√			x	لا/يجوز	«عسى الغوير أبؤسا»
الثالث		√	x		لا/يجوز ولكن لا يتخذ أصلا للقياس عليه	استحوذ/استنوق
الرابع			x	x	لا/يجوز	مصوون/مدووف

وقد يتعدد المقيس عليه مع وحدة الحكم، وقد يتعدد مع اختلاف الحكم، فتعدده مع اتفاق الحكم كقياس «أى» على «بعض» وهى نظير لها وعلى «كل» وهى نقيضها، والمعروف فى قواعدهم أنه يحمل الشيء على ضده كما يحمل على نظيره(١).

قد يحكم النحاة بالوجوب أو الامتناع أو الحسن أو القبح أو الضعف أو الجواز أو مخالفة الأولى أو الرخصة، وحين يقول النحوى «يجب كذا» فالمقصود أن هذا الواجب أصل من الأصول التي لا يجوز للمتكلم أن يخالفها دون أن يتخطى سياج النحو، فإذا قال النحوى: «هذا ممتنع» أو «لا يجوز» فالمعنى أن ارتكاب ذلك مخالفة وانتهاك للقاعدة ومن ثم للصحة النحوية. ويتمثل الحسن والقبح أو القوة والضعف فيما يقوله ابن مالك:

وبعد ماض رفعك الجزا حسن ورفعه بعد مضارع وهن

(١) الأصول د/ تمام حسان: ١٨٤.

كما يتمثل الجواز فى قوله:

وجائز رفعك معطوفًا على ... منصوب إن بعد أن تستكملاً

وأما خلاف الأولى فمثاله أن تأتى بخبر عسى خاليا من أن فهذا الخبر على صحته أولى به أن يكون مع أن ومثال الرخص الضرائر الشعرية فهى بحكم وصفها تجوز للشاعر دون الناثر.

تلك هى أنواع الأحكام عند النحاة وكل حكم منها صالح بأن ينتقل بالقياس من الأصل إلى الفرع[1].

الركن الثانى: المقيس:

والمقيس نوعان:

أ- غير مسموع عن العرب. ب - مسموع غير مطرد.

يقول ابن السراج فى جمل الأصول تحت عنوان «مسائل التصريف» هذه المسائل التى تسأل عنها من هذا الحد على ضربين:

أحدهما: ما تكلمت به العرب وكان مشكلاً فأحوج إلى أن يبحث عن أصوله وتقديراته، والضرب **الثانى:** ما قيس على كلامهم.

ويضرب ابن السراج مثلاً للنوع الأول بقولهم: حاحيت، وهاهيت، وعاعيت، ثم يقول: الضرب الثانى ما قيس على كلام العرب وليس من كلامهم وهذا النوع ينقسم قسمين:

أحدهما: ما بنى من حروف الصحة وألحق بما هو غير مضاعف.

---

(١) المصدر السابق: ٢٠٧، ٢٠٨.

والقسم الآخر: ما بنى من المعتل بناء الصحيح ولم يجىء فى كلامهم مثاله إلا من الصحيح[1].

ورأى ابن جنى هذا قد تعرض لنقود بعض المحدثين:

فالدكتور تمام حسان يرى أن سلوك ابن جنى فى هذه الأقسام سلوك منطقى يجرى فى ظل منطق أرسطو[2] ويوضح وجهة نظره بقوله: «فالقسم الثانى من الأقسام الأربعة وهو المطرد فى القياس الشاذ فى الاستعمال لا يبدو أنه استعمل فى كلام العرب إذ إن الأمثلة التى أوردها ابن جنى على هذا القسم تنحصر فى بيت وقراءة ومثال، فالبيت لا يبعد أن يكون مصنوعا، وليست الصناعة نادرة فى شواهد النحو واللغة، وحتى على فرض صحة البيت لا أجد مانعا عروضيا ولا معنويا يمنع الدال من التشديد، وأما القراءة فيسميها هو بنفسه شاذة، وأما المثال: أقائم أخواك أم قاعدان فحجته لغة مشهورة ورد عليها «وأسروا النجوى الذين ظلموا» ويكون الفاعل هنا مستترا والألف علامة الاثنين، والنون للرفع والتقدير: أم قاعدان هما؟ أو يكون التقدير: أم هما قاعدان، والألف فاعل ولا شذوذ فى القياس، فإذا صح ذلك فيما جاء به من شواهد كان الكلام عن القياس هنا كلاما لا يعضده شاهد واحد من شواهد اللغة، ومن هنا نستطيع أن ندرك خطر فرض المعايير على دراسة اللغة[3].

---

(١) أصول النحو لابن السراج رقم ٤٤٤ المصورة عن مخطوط المتحف البريطانى ملحق ٢٨٠٨.

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية: ٣٨، ٣٩.

(٣) المصدر السابق: ٣٧، ٣٩.

ويرى أستاذنا الدكتور عبد الغفار هلال: أن تكلف الدكتور تمام لتخريج الأمثلة لا يؤدى إلى إلغاء القسم الثانى من أقسام القياس التى ذكرها ابن جنى لما يأتى:

١ـ أن قوله مبنى على الاحتمال والظن لا على سبيل القطع واليقين فهو يقول: البيت لا يعد وأن يكون مصنوعا، وبعد تخريج الأمثلة على رأيه يقول: فإذا صح ذلك فيما جاء به من شواهد كان الكلام عن القياس كلاما لا يعضده شاهد واحد.

وهذا الأسلوب الذى اتبعه فى إبداء رأيه لا يكفى لإزالة القسم من أساسه.

٢ـ قوله بأن البيت مصنوع لا تؤيده دلائل من الواقع ولا من التاريخ.

٣ـ هناك شواهد أخرى تحمل ما شذ استعمالاً لا قياسا فوثقت روايتها، فقد روى ابن جنى قول تأبط شراً:

فأبت إلي فهم وما كدت آيبا وكم مثلها فارقتها وهى تصفر

وإذا كان هذا البيت قد روى برواية أخرى هى «ولم أك آيبا» كما ذهب إليه المرزوقى ـ فإن الرواية ـ كما ذكرها ابن جنى ـ حقيقة بالقبول دون ما عداها.

ففى هذا الشاهد جعل خبر كاد اسما صريحا وهذا هو القياس غير أن السماع ورد بحظره والاقتصار على تركه[1].

(١) العربية خصائصها وسماتها: ٣٨٧ ـ ٣٧٩ وانظر الخصائص جـ١ / ٩٨.

وعلق الدكتور تمام على القسم الثالث، وهو المطرد فى الاستعمال الشاذ فى القياس بقوله: فلست أدرى كيف يرضاه اللغويون؟ فالقياس يقصد به دائمًا أن يكون جاريا على الاستعمال المطرد، فإذا كان القياس مخالفا للاستعمال المطرد فلست أدرك مبناه ولا وجهه وإن كل مبنى وكل وجه يمثل هذا القياس لا يقبل مهما أجاد المدافعون عنه فى دفاعهم[1].

ودافع أستاذنا الدكتور هلال عن القسم الثالث بقوله:

وأما القسم الثالث فلا تناقض بين الاطراد والشذوذ فالجهة مختلفة، والمعنى - كذلك - مختلف، فالمقصود بالاطراد فى هذا القسم أن الأمثلة المذكورة كاستحوذ وأمثاله تأكد سماعها عن العرب، والشذوذ هو خروجها على القواعد المؤكدة بالأمثلة الكثيرة كاستقام ونحوه، فمثل استحوذ مطرد بمعنى: جاء عن العرب حقا ولكن لقلة أمثلته عد شاذا لا يقاس عليه، فلا تناقض[2].

وعلق الدكتور تمام على القسم الرابع وهو الشاذ فى القياس والاستعمال حيث قال: والرابع فى القسمة لا يرضاه الاستعمال اللغوى، ولا القياس ولكن القسمة المنطقية التى تجرى فى ظل منطق أرسطو جعلت ابن جنى يورده ويحتج له بما حكاه البغداديون، ولكن لا يعين واحدا منهم ولا شاهدا لهم، أفبعد هذا يدعى أن القياس وسيلة منهجية فى دراسة اللغة[3].

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية: ٣٧ - ٣٩.

(٢) العربية خصائصها وسماتها: ٣٨٠.

(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية: ٣٧ - ٣٩.

وعلق الدكتور هلال على هذا الكلام فقال: وأما أن القسم الرابع لا يرضاه الاستعمال اللغوى فهذا أمر مسلم به، والقسمة المنطقية حتما تقتضيه، ولكننا لا نرى بأسا من ذكره فى الأقسام تنبيها للناطقين واللغويين على أنه لا يجوز استعمال غير ما ورد فى اللغة وسمع عن العرب فلا معنى - إذا - لأن يدعى الدكتور تمام أن القياس ليس وسيلة منهجية فى دراسة اللغة، إذ أن هذه الأقسام كانت بحثًا علميا ودراسة واقعية أوضحت الظواهر اللغوية ومهدتها للبحث والاستعمال على أسس منهجية سليمة[1].

الركن الثالث: الحكم:

وقد يحكم النحاة بالوجوب أو الامتناع أو الحسن أو القبح أو الضعف أو الجواز أو مخالفة الأولى أو الرخصة.

ولا خلاف بين النحاة فى أن الحكم إذا ثبت بواسطة ورود الاستعمال من قبل الفصحاء صح القياس على قاعدته، ويدخل فى تحديد ثبوت ذلك عن العرب، واللهجات ولغة الشعر والنثر والرواية والمشافهة والمسموع وكمية المسموع والقبائل وعصر الاستشهاد وغيرها بما يعتبر قيودا فى فهم ثبوت الاستعمال، أى أنه ليس كل ما ثبت أنه استعمل يصح القياس عليه، لأن بعض ذلك قد يكون شاذا فى السماع والقياس معا[2].

وهذه الاستعمالات التى تثبت عن العرب هى التى جعلها النحاة

---

(١) العربية: ٣٨٠.

(٢) الأصول: ٢٠٧ - ٢٠٩ بتصرف.

نقطة الانطلاق لتجريد الأصول، لأنها كانت هى المادة التى جرى عليها الاستقراء ثم بنيت الأحكام، وقد أجاز النحاة القياس على ما توصلوا إليه بالقياس والاستنباط لأنه بعد ثبوته يصلح لأن يكون أصلا بعد أن كان فرعا، من ذلك أن تقول إذا كان اسم الفاعل، على قوة تحمله للضمير، متى جرى، على غير من هو له صفة أو صلة أو حالاً أو خبرا لم يتحمل الضمير، فما ظنك بالصفة المشبهة باسم الفاعل، فإن الحكم الثابت للمقيس عليه إنما هو بالاستنباط والقياس على الفعل الرافع للظاهر حيث لا تلحظة العلامات[1].

الركن الرابع العلة:

العلة لها ارتباط بالأصل، لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علته ولأن من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل. ولقد وقر فى نقوس النحاة أن العرب الفصحاء كانوا يدركون علل ما يقولون وأنهم كانوا يعللون بعض ما يقولون، ومن ثم جعل النحاة نص العرب على العلة أو إيماءه إليها مسلكًا من مسالك العلة[2].

ويتضح موقف النحاة هذا من قول سيبويه: «وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها وما يجوز فى الشعر أكثر من أن أذكره لك هاهنا[3].

---

(١) الخصائص جـ١ /١٨٦، والاقتراح للسيوطى: ٤٥.

(٢) الأصول: ١٨٧.

(٣) الكتاب لسيبويه ص١٣.

ويبدو أن سيبويه أخذ هذا الزعم عن أستاذه الخليل الذى سئل ذات مرة: أعن العرب أخذت هذه العلل أم اخترعتها من نفسك؟ فأجاب: «إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام فى عقولها علله وإن لم ينتقل ذلك عنها، وعللت بما عندى أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذى التمست وإن يكن هنا علة غير ما ذكرت، فالذى ذكرته محتمل أنه علة فإن سنح لغيرى علة لما عللته من النحو هى أليق مما ذكرت بالمعلول فليأت بها»[1].

وإذا كانت العرب تعرف العلل فلابد أن تكون أمة حكيمة، ومن ثم يصبح الكشف عن العلة نوعا من بيان حكمة العرب.

قال ابن جنى فى الخصائص: «لا شك أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها ألا ترى إلى اطراد رفع الفاعل، ونصب المفعول، والجر بحروفه والنصب بحروفه والجزم بحروفه، وغير ذلك من التثنية والجمع، والإضافة، والنسب، والتحقير، وما يطول شرحه. فهل يحسن بذى لب أن يعتقد أن هذا كله اتفاق وقع، وتوارد اتجه؟ فإن قلت: كيف تدَّعى الاجتماع وهذا اختلافهم موجود ظاهر، ألا ترى إلى الخلاف فى «ما» الحجازية والتميمية إلى غير ذلك؟

قيل: هذا القدر والخلاف لقلته محتقر غير محتفل به، وإنما هو فى شىء من الفروع يسير، فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور: فلا خلاف فيه، وأيضًا فإن أهل كل واحدة من اللغتين عدد كثير، وخلق

(١) الايضاح فى علل النحو للزجاجى: ٦٥ مطبعة المدنى ١٣٧٨هـ-١٩٥٩م.

عظيم، وكل منهم محافظ على لغته، لا يخالف شيئا منها، فهل ذلك إلا لأنهم يحتاطون، ويقتاسون ولا يفرطون، ولا يخلطون؟[1].

ومع هذا فليس شيء من مواضع الخلاف على قلته إلا وله وجه من القياس يؤخذ به، ولو كانت هذه اللغة حشوا مكيلاً، وحشوا مهيلاً لكثر خلافها، وتعادت أوصافها، فجاء عنهم جر الفاعل، ورفع المضاف إليه، والنصب بحروف الجزم[2].

فالعلة هي الضلع الرابع من أضلاع القياس.

• • •

(١) الخصائص جـ١/٢٤٣ - ٢٤٤ بتصرف.

(٢) الاقتراح: ١١٣ - ١١٤.

المبحث الرابع
موقف المجمع من القياس

موقف المجمع من القياس:

ظل القياس فى اللغة العربية موضع الجدل والخصومة بين اللغويين فى كل العصور: منهم من يضيق دائرته ويقصر استعماله والالتجاء إليه، ومنهم من يوسع هذه الدائرة غير مبال بأقوال المتزمتين من اللغويين ونحن الآن لا نزال نشهد نفس الجدل والخصومة بين علماء العربية ونراهم ينقسمون إلى فريقين: فريق المجددين وفريق المحافظين، وقد أزداد هذا الصراع عنفا منذ إنشاء مجمع اللغة العربية، على أن المجمع فى بعض دوراته قد انتصر للأخذ بالقياس فى مسائل معينة رأى ا لحاجة ماسة إليها، فكان من قراراته:

١ـ صيغة «فعال» لما يدل على حرفة، مثل: (نجار، وحداد، وزجاج، وجزار، ...) لأنه وجد استعمال الناس لها كثيرا، مع أن ما ورد عن العرب منها قليل.

٢ـ أقر كلمة «منطقة بفتح الميم وكسر الطاء، اسم مكانى، لأنها على صورته، على أن ما ورد هو «منطقة» بكسر الميم وفتح الطاء، اسماً للآلة (الحزام أو النطاق).

٣ـ أقر المجمع صيغة «فعيل» كسكير وشريب، لأن ابن قتيه أجاز الجمع عليها، مع أن ابن دريد والأقدمين يلحون فى أنها سماعية، ولا يجوز القياس عليها.

٤ـ أجاز أن تصاغ «مفعلة» قياسا من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذى تكثر فيه الأعيان سواء أكانت من الحيوان أم من النيات، أم من الجماد[١].

وقد استفسر الأمير الشهابى عن كيفية صوغ «مفعلة» من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذى تكثر فيه الأعيان إذا لم يكن لاسم العين الثلاثى فعل، مثل: «نؤت»، و«خوخ»؟ فقيل له: متاتة ومخاخة.

وقد وردت فى اللغة ألفاظ كثيرة بالتصحيح لا الإعلال، مثل: مثوبة، ومشورة، ومقودة... ورأى النحاة: أن الاحتفاظ بالأصل يلجأ إليه أحيانا، ولا شك أن بقاء الكلمة من غير إعلال، أبين فى الدلالة على المعنى... ونقل عن أبى زيد النحوى إجازة التصحيح فى الأفعال، فالإجازة فى الأسماء مقبولة لأنها فى هذا الباب محمولة على الأفعال فى الإعلال[٢] على أنى أعتبر المجمع متأخرا فى هذا القرار، فقد أورد ياقوت قول إبراهيم ابن هلال بن زهرون ٨١٣هـ، والذى عاش تسعين سنة:

أخو وحدة قد آنستنى كأننى * بها نازل فى معشر ورفيق
فذلك خير للفتى من ثوائه * بمسبعة من صاحب وصديق[٣]

وقال لبيد:

---

(١) مجلة المجمع القاهرى جـ٢ / ٥٢.
(٢) مؤتمر المجمع القاهرى الدورة ٢٦ سنة ١٩٦٠م «مجموعة البحوث والمحاضرات» ٤٩، ٥٠.
(٣) معجم الأدباء لياقوت جـ٢ / ٥٨ مطبعة الحلبى بمصر.

يا واهب المال الجزيل من سعة * إليك جاوزنا بلاداً مسبعة[1]

إذن لم يخالف المجمع.

فنصوص السابقين تواكب ذلك: قال سيبويه: «هذا باب ما يكون «مفعلة» لازمة لها الهاء والفتحة - أى فتحة العين - وذلك إذا أردت أن يكثر الشيء بالمكان، وذلك كقولهم: أرض مسبعة، ومأسدة ومذأبة» غير أن سيبويه - ولعل هذا سر خوف المحدثين - قال «وليس فى كل شيء يقال ذلك».

وفسره ابن سيدة بقوله: «المعنى لم يقل العرب فى كل شيء من هذا، فإن قست على ما تكلمت به العرب كان هذا لفظه»[2].

وعلى هذا فلنا أن نبيح معلمة، ومبررة، ومصحة ومخطبه، ومعطفة، ومقرأة، ومحطة. وهذا كلمات مسموعة سجلها صاحب «تاج العروس»[3].

٥- أجاز المجمع المصدر الصناعى، وهو ما يتكون بزيادة ياء النسب والتاء على اللفظ، للتعبير عن المعنى الحاصل بالمصدر، مع قلة وروده عن العرب، لكن توسع فيه ابن سيده، والعلماء والفلاسفة، والزمخشرى، وللحاجة إليه قرره المجمع.

٦- جعل المصادر الدالة على التقلب والاضطراب كالغليان والخفقان والدالة على المرض كالسقم والبرص والسعال والزكام. قياسية.

---

(١) مجالس ثعلب جـ٢ / ٣٨١ ت: عبد السلام هارون، القاهرة سنة ١٩٤٨م.

(٢) مجلة المجمع اللغوى بالقاهرة جـ٢ / ٥٢.

(٣) اللغة والنحو لعباس حسن: ٢٤٠ / ٢٤٥ - طبعة القاهرة سنة ١٩٦٩م.

٧ـ اتخذ المجمع قرارات فى شأن الفعل المطاوع، وصيغة استفعل، كما أجاز استعمال بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة بشرط أن تتخذ لها طريقة العرب فى تعريبهم.

٨ـ خطا المجمع اللغوى بالقاهرة خطوات أخرى واسعة فى قراراته: فقرر: قياس صوغ اسم الزمان من «مفعلة» التى لم يقس عليها الدارسون مع كثرتها، وجواز القياس على جميع المصادر الثلاثية القياسية والسماعية، وعلى تكمله المادة، فنقول: ابقلت الأرض، وهى مبقل ومبقلة ونقول: ودعت اللص للشرطى، ووزرته بمعنى تركته، خاصة وقد وردت قراءة ﴿ما ودعك ربك وما قلى﴾... بتخفيف الدال[1] ويمثل الدكتور أنيس لاستكمال المادة بقوله: إذا قال المعجم: بخن فهو باخن أى طال، ثم يسكت. نقول: إنه لازم، وجاء الوصف منه على فاعل، فيجب أن يكون ماضيه كالغالب مفتوح الوسط، والمصدر لابد أن يكون كالغالب الوارد فى مثلها بخون (على فعول)، وإذن مضارعه بفتح العين، لأنها من حروف الحلق. وكذلك مادة (الخافل) لنا أن نقول: إن ماضيه خفل، ومضارعه إما بالفتح أو بالضم كما يقرر أبو زيد الأنصارى فى رأيه المشهور[2] وذلك خير كثير بالنسبة للتنمية والقياس.

وقد اقترح بعض أعضاء المجمع إباحة القياس على «الفعلى» كالدقى

---

(١) مجلة المجمع اللغوى فى القاهرة جـ ٢ / ٥٢، ودراسات فى العربية للشيخ الخضر حسين ص٥١ وما بعدها ط٢ بيروت سنة ١٣٨٠هـ، والآية من سورة الضحى: ٣.

(٢) طرق تنمية الألفاظ فى اللغة: د/ إبراهيم أنيس ٤٦، ٤٧ ـ ط النهضة ١٩٦٦م.

مؤنث الأدق (للميكرسكوب)، فاعترض بعضهم بأن فعلى مؤنث أفضل قليلة الورود فلا يقاس عليها، وهذا غريب: لأن الأستاذ عباس حسن ذكر أنه عشر فجاة على «العظمى، والصغرى، والكبرى، والوثقى، والقصوى، والجلى، والدنيا، والعليا...»[1].

وجاء فى الأمالى للقالى: أن بعض بنى عقيل وبنى كلاب، يقولون: هو الأكرم وهو الكرمى، والأجمل والجملى، والأرذل والرذلى، والألأم واللؤمى»...[2] فكان حقه الإباحة والجواز.

ومجمع اللغة العربية لم يجد منفذاً ولو ضعيفًا إلا ونفذ منه بظاهرة القياس، وإحصاء الأمثلة المروية لهذه الظاهرة من المعاجم المطولة، لكن التردد بدا على أعضاء المجامع فمنهم من أقدم، ومنهم من أحجم وبعض المحدثين كالدكتور عمر فروخ يرى:

١ـ أن نقبل كل تطور داخلى فى اللغة يجعل من مجموع الوجوه المتفقة فيما بينها قواعد عامة.

٢ـ وأن نقبل الشواذ التى هى بقايا القاعدة الأصلية ـ مثل الأسماء الخمسة ولا نقيس عليها.

٣ـ وأن نقبل ما شذ من الجاهلية القريبة، كمنع أشياء من الصرف وتأنيث ضوضاء.

٤ـ وأن نقبل ما نشأ من مقيسات فى العصر العباسى بتحكيم أقوال

---

(١) اللغة والنحو لعباس حسن: ٢٤٠ ـ ٢٤٥.

(٢) أمالى القالى جـ١ / ١٥٢ ـ طبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٤٤هـ.

الرجال والمنطق، وألا نتقيد إلا بمقدار ما لها من نفع فى الاستعمال، فقد عرف العباسيون (صراف) من صرافوس اليونانية، وتصادف أن وجد له جذر فى العربية فى (صرف).

كما يحبذ قبول المصطلحات العملية والفنية، والتوسع فيها، لأن استعمالها سيقربها من الماضى اللغوى إن كان بعيداً عنها[1].

كلام جميل من الدكتور، غير أنه حذر فى نهايته من التوسع فى القياس، لأن لغتنا ليست لغة تخاطب فحسب، وإنما هى مع ذلك مجلس حضارة وثقافة، وجامع دينى وقومى.

والمجمع اللغوى بالقاهرة حاول استغلال طريق القياس - بشواهد نصبها أمامه مثل:

أ- قول ابن جنى: «اللغات على اختلافها كلها حجة، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء[2].

ب - وقول أبى حبان: «ما كان لغة لقبيلة صح عليه القياس»[3].

جـ - وقول ابن جنى: «حكم اللغتين إذا كانت إحداهما قليلة والأخرى كثيرة فإنك حينئذ تأخذ بأوسعها رواية، وأقواها قياسا، وتتخير أشيعها إلا أنك لو استعملت الأقل لم تكن مخطئا فى كلام العرب[4].

---

(١) مجلة المجمع اللغوى بالقاهرة - مؤتمر الدورة الثلاثين/ ٩١.

(٢) الخصائص جـ ١/ ٤١٠.

(٣) المزهر للسيوطى جـ١/ ٥٣ الحلبى ١٣٧٨هـ.

(٤) الخصائص ج٢/ ١٠.

ومن باب التوسعة ذكر ابن جنى ما تجيزه العرب، فقال: العرب تقول: القوة، والتية[1].

وبناء على هذه الأقوال اتخذ المجمع القرارات التى ذكرتها إلى جانب قرارات أخرى هامة نراها مبحوثة بحثا مستفيضا فى الجزأين الأول والثانى من مجلة المجمع.

وهكذا نرى أن المجمع قد وضع حداً لجدل النحاة ونقاشهم فى بعض المسائل، ولكنه لم يأخذ بكل آراء المجددين من أعضائه أولئك الذين أرادوا توسيع القياس إلى أقصى مداه بحيث لا يشمل فقط القياس فى الألفاظ بل يشمل أيضًا القياس فى الأساليب والاستعمالات[2] ووضع المجمع أسسًا للقياس تقوم على كثرة النصوص الواردة للظاهرة اللغوية، ومعرفة آراء علمائنا القدامى فيها، وموقف جمهور العرب المعاصرين منها ولا ريب أن ذلك الاتجاه الذى نراه، وأكده علماؤنا الأفذاذ يحفظ للعربية شخصيتها المرتبطة بقرآننا المجيد، وسنة نبينا الكريم ﷺ، وتراثنا العربى الأصيل، فهى لغة العقيدة التى يحرص كل مسلم على سلامتها وإجادتها كما ورثناها.

وأملنا أن تستمر قوية عبر التاريخ بجهود أبنائها المخلصين.

• • •

(١) المنصف شرح ابن جنى لتصريف المازنى، ت/ إبراهيم مصطفى ٢٦٥ - طبعة الحلبى سنة ١٣٧٣هـ.

(٢) من أسرار اللغة: ١٧.

خاتمة البحث

الحمد لله فى البدء والختام، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للأنام، صلوات ربى وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه وأحبابه والتابعين. وبعد،،،

فقد انتهيت بحمد الله من كتابة: «القياس وأثره فى اللغة» ووقفت على النتائج الآتية:

- لا أعرف مصطلحا من مصطلحات الدراسة اللغوية العربية قد أسيء فهمة وأسيء استعماله بقدر ما أسيء فهم واستعمال مصطلح «القياس اللغوى».
- المعروف من دراسة اللغات أنها بدأت مع وجود الإنسان للتعبير عن حوائجه، والإنسان البدائى محدود الأفكار لا يذهب عقله إلى أكثر مما يقع تحت حواسه، ولغة العرب بها أصول وفروع تولدت من طرق عديدة تبعًا للحاجات الاجتماعية النامية كالاشتقاق والقياس والقلب والإبدال وغيرها.
- روعة اللغة العربية وروعة الدراسة التى حظيت بها من علمائنا كانت الأسس التى اعتمد عليها دارسو اللغات الإنسانية قديما وحديثا بما يؤكد أن ما يحاوله المستشرقون وغيرهم - الآن من نسبة النظريات اللغوية إليهم يحتاج إلى مراجعة وتريث فإن معظم هذه النظريات مستمدة من أقوال عربية سبقت ما قالوه بقرون عديدة هذا - وغيره كثير - يدل على قوة اللغة العربية وصلاحيتها للتعبير عن المعانى الجديدة، ويكشف أسرار نموها وسعتها.
- وجدنا لهذا المصطلح عدة دلالات بين الدارسين فى العصور المختلفة.

الدلالة الأولى:

وهى التى نلحظها بوضوح لدى المتقدمين من علماء العربية، أى علماء القرنين الأول والثانى من الهجرة، فقد أرادوا بالقياس وضع الأحكام العامة للغة، أو وضع القواعد لتلك النصوص التى انحدرت إليهم.

الدلالة الثانية:

وجد المتأخرون أنفسهم فى حاجة إلى ألفاظ جديدة للتعبير بها عن تلك الحياة الجديدة، فأخذ القياس اللغوى معنى جديداً لم يكن مألوفاً لدى المتقدمين.

- أسرف المتأخرون من النحاة فى استعمال كلمة القياس إسرافًا كبيراً إلى حد أننا سمعنا من بعضهم «أن النحو كله قياس».
- اشتد النزاع بين المدرستين المشهورتين: مدرسة البصرة، ومدرسة الكوفة فوجدنا أن لكل منها موقفًا خاصًا من هذا القياس.
- وجدنا مجمع اللغة العربية لم يجد منفذاً ولو ضعيفًا إلا ونفذ منه بظاهرة القياس، وإحصاء الأمثلة المروية لهذه الظاهرة من المعاجم المطولة.

إلى غير ذلك من النتائج التى جاءت فى ثنايا البحث.

وختاما اسأل الله تعالى أن يوفقنى إلى خدمة كتابه، وأن يلهمنى السداد والصواب، وأن يجنبنى الزلل، ومزالق النفس والشيطان، وأن يجعل هذا العمل

خالصًا لوجهه الكريم، وأن يرزقنى حسن القبول فى القول والعمل، إنه سميع مجيب، وبالإجابة جدير. وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

•••

د/ رمضان محمود محمد محمد

مدرس أصول اللغة

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنين بالقاهرة

مراجع البحث

١ـ أصوات اللغة: د. عبد الرحمن أيوب ـ الطبعة الأولى ـ دار التاليف.

٢ـ أصوات النحو: لابن السراج ـ رقم ٤٤ المصورة من مخطوط المتحف البريطانى ـ ملحق ٢٨٠٨.

٣ـ الأصول دراسة لأصول الفكر اللغوى العربى: د. تمام حسان ـ الطبعة الأولى ١٤٠١هـ / ١٩٨١م ـ الشركة الجديدة دار الثقافة، الدار البيضاء.

٤ـ الاقتراح فى علم أصول النحو: للسيوطى، تحقيق: أحمد محمد قاسم.

٥ـ الأمالي: لأبى على القالى ـ طبعة دار الكتب المصرية ١٣٤٤هـ.

٦ـ الإيضاح فى علل النحو: للزجاجى ـ مطبعة المدنى ١٣٧٨هـ/١٩٥٩م.

٧ـ التطور اللغوى التاريخى: د. إبراهيم السامرائى ـ طبعة دار الرائد القاهرة ـ ١٩٦٦م.

٨ـ خزانة الأدب: لابن عمر البغدادى، تحقيق الأستاذ: عبد السلام هارون الطبعة الأولى ببولاق ـ ١٢٩٩هـ ـ طبعة دار الكتب المصرية ـ ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

٩ـ الخصائص: لابن جنى، تحقيق الشيخ: النجار ـ طبعة دار الكتب المصرية ـ ١٣٧١هـ.

١٠ـ داعى الفلاح: لابن علان ـ مخطوطة دار الكتب.

١١ـ دراسات فى العربية: للشيخ الخضر حسين ـ طبعة ثانية بيروت ـ ١٣٨٠هـ.

١٢ـ شرح ديوان ابن أبى حصينة: للمعرى، تحقيق د. أطلس ـ طبعة المجمع اللغوي بدمشق.

١٣ـ شرح الكافية: للرضى ـ المطبعة العامرية ـ ١٢٧٥هـ.

١٤ـ شرح المفصل: لابن يعيش ـ الطبعة المنبرية.

١٥ـ طرق تنمية الألفاظ: د. إبراهيم أنيس ـ طبعة النهضة الجديدة ـ ١٩٦٦/١٩٦٧م.

١٦ـ العربية خصائصها وسماتها: أ.د: عبد الغفار هلال ـ الطبعة الرابعة ـ ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

١٧ـ العربية لغة العلوم والتقنية: د. عبد الصبور شاهين ـ طبعة دار الاعتصام.

١٨ـ عوامل تنمية اللغة العربية: د. توفيق محمد شاهين ـ الطبعة الأولى سنة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م ـ مطبعة الدعوة الإسلامية.

١٩ـ الفهرست: لابن النديم ـ المطبعة الرحمانية ـ ١٣٤٨هـ.

٢٠ـ القياس فى اللغة والنحو: للأمام محمد الخضر حسين ـ طبعة السلفية ـ ١٣٥٣هـ.

٢١ـ الكتاب: لسيبويه ـ طبعة بولاق ـ ١٩١٦/١٩١٧م، تحقيق الأستاذ: عبد السلام هارون.

٢٢ـ اللغة: لفندريس ـ طبعة لجنة البيان العربى ـ ١٣٧٠هـ/ ١٩٥٠م.

٢٣ـ اللغة بين المعيارية والوصفية: د. تمام حسان ـ طبعة الأنجلو المصرية.

٢٤ـ اللغة والنحويين القديم والحديث: للأستاذ. عباس حسن ـ طبعة دار المعارف ـ ١٩٦٦م.

٢٥ـ مجالس ثعلب: تحقيق الأستاذ: عبد السلام هارون القاهرة ـ ١٩٤٨م.

٢٦ـ مجلة المجمع اللغوى: القاهرة.

٢٧ـ المدخل إلى دراسة النحو العربى على ضوء اللغات السامية: للأستاذ: عبد المجيد عابدين الطبعة الأولى ـ ١٩٥١م.

٢٨ـ المزهر: للسيوطى ـ طبعة الحلبى ـ ١٣٧٨هـ.

٢٩ـ مسالك القول فى النقد اللغوى: صلاح الدين الزعبلاوى ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م ، الشركة المتحدة للتوزيع.

٣ـ المستصفى: للغزالى ـ طبقة بولاق ـ ١٣٢٢هـ.

٣١ـ معجم الأدباء: لياقوت الحموى ـ طبعة الحلبى ـ بمصر.

٣٢ـ مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هاشم ـ المطبعة الأزهرية ـ ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٧م ـ طبعة المدنى، تحقيق الشيخ: محمد محى الدين عبدالحميد.

٣٣ـ من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس ـ الطبعة السادسة ـ ١٩٧٨م ، مكتبة الأنجلو المصرية.

٣٤ـ المنصف: لابن جنى ـ طبعة مصطفى الحلبى ـ ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.

٣٥ـ نشأة النحو: للشيخ: محمد الطنطاوى ـ مطبعة وادى الملوك ـ ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٤م.

●●●